الإيرادات التشغيلية 40 مليون دينار

«المواشي» تحقق 1.8 مليون دينار أرباحاً خلال النصف الأول من العام

- الرومي: الدعم الحكومي ساهم في تحمل الشركة لتثبيت أسعار منتجاتها
- ارتفاع تكاليف التشغيل إلى 35 مليون دينار في الستة أشهر الأولى من العام

وليد الرومي

أسامة بودي

- بودي: ملتزمون بتنفيذ استراتيجيتنا التشغيلية لمصلحة المستهلكين والمساهمين
- سفينة «الكويت» رفعت إجمالي أصول الشركة 26 % خلال الربع الأول

حققت شركة نقل وتجارة المواشي التي تعد أكبر ناقل للأغنام الحية في العالم، والشركة الأولى في المنطقة لنقل وتتجارة الماشية أنها حققت أرباحاً صافية للستة شهور الأولى للعام 2020 بقيمة 1.8مليون دينار كويتي، مقابل 1.3مليون دينار لنفس الفترة من عام 2019.

وبهذه المناسبة صرح رئيس مجلس إدارة «المواشي» وليد الشملان الرومي، بأن المؤشرات المالية الرئيسية جاءت نتيجة وجود دعم حكومي بموجب قراراي وزير التجارة والصناعة رقم: 2020/80 و 2020/100 بشأن دعم الأغنام الحية المستوردة، حيث تم تسجيل دعم حكومي مستحق في الربع الثاني بمبلغ 956 ألف دينار كويتي، مما ساعد على تحمل الشركة على تثبيت أسعار منتجاتها بموجب قرار وزير التجارة والصناعة رقم: 2020/79، إلى جانب زيادة حجم الإيرادات عن العام السابق فقد بلغت الإيرادات التشغيلية نحو 40 مليون دينار حتى نهاية الربع الثاني من عام 2020 مقابل 31 مليون دينار لنفس الفترة من العام 2019. وفي المقابل ، فقد زادت تكاليف التشغيل عن ذات الفترة من العام السابق حيث بلغت 35 مليون دينار كويتي للفترة الحالية مقابل 26 مليون دينار كويتي للفترة المقارنة. وتأتي زيادة تكاليف التشغيل نتيجة ارتفاع أسعار الأغنام في بلد المنشأ بنسبة زيادة تصل الى 20%، الى جانب ارتفاع تكلفة النقل والشحن.

من جهته أفاد الرئيس التنفيذي للشركة أسامة خالد بودي، بأنه على الرغم من كل التحديات التي فرضتها جائحة كورونا والتي أثرت بشكل كبير على الأنشطة الاقتصادية في الدولة، إلا أن «المواشي» استمرت في توفير احتياجات المواطنين والمقيمين، وقامت بتفعيل خطة الطوارئ الموضوعة مسبقاً لتلبية احتياجات السوق من اللحوم، عبر الاستمرار في استقبال طلبات العملاء على مدار الساعة من خلال مركز الاتصال التابع للشركة وتطبيق الهاتف الذكي، والاستمرار في التوصيل للمنازل خلال فترتي الحظر الكلي والجزئي حتى في أيام الجمعة لخدمة أكبر عدد ممكن من العملاء، كما واستمرت في توفير منتجاتها في فروع التموين والجمعيات التعاونية، والتزمت بتثبيت أسعار منتجاتها من لحوم الأغنام والعجول، إيمانا بمسؤوليتها الوطنية في تدعيم الأمن الغذائي في الدولة، ومسؤوليتها أيضا في الحفاظ على استقرار أسعار اللحوم الحمراء في السوق بما يتناسب مع احتياجات وقدرات المستهلكين.

وأضاف بودي أن «المواشي» أعلنت عن وصول سفينتها الجديدة «الكويت» في نهاية الربع الأول من العام الحالي بتكلفة 53 مليون دولار، ومن مميزات تشغيل السفينة الجديدة في السنوات الأولى انخفاض المصارف التشغيلية والصيانة وتوفير الوقت إلى جانب منح الشركة فرصاً أكبر لفتح أسواق جديدة وخلق فرص جديدة، وتتميز السفينة بسرعتها وقوة محركاتها مما يسهل حركة دورانها من استراليا إلى الخليج العربي مما يساهم بزيادة الطاقة الاستيعابية لجلب أعداد أكبر من المواشي الحية، كما أن الاستحواذ على هذه السفينة «الكويت» قد ساهم برفع إجمالي أصول الشركة بنسبة 26% تقريبا خلال الربع الأول من العام. وأضاف، أنه من المتوقع استمرار تأثر الأداء التشغيلي للشركة خلال الربع الثالث من العام 2020 نظرا لاستمرار جائحة كورونا التي ألقت بظلالها بشدة على الأنشطة الاقتصادية في الدولة خصوصاً قطاع المطاعم والتجهيزات الغذائية، وأيضا استمرار توقف تصدير الأغنام خلال فصل الصيف من استراليا.

وأكد بودي أن «المواشي» ملتزمة بتنفيذ استراتيجيتها التشغيلية لتحقيق كافة الأهداف المنشودة بما يعود بالمنفعة على المستهلكين والمساهمين وتعزيز مفهوم «الجودة الحلال» الذي تتبناه الشركة، وانتهز الفرصة بتقديم التحية والشكر لجميع العاملين في الشركة الذين قاموا بمجهود جبار خلال فترة الحظر الجزئي والكلي لاستقبال طلبات العملاء وتجهيزها وتوصيل أكبر عدد ممكن من الطلبات حتى في أيام الجمعة، وقد كان لجهودهم العظيمة كبير الأثر في تلبية احتياجات العملاء من اللحوم.

تعتبر نقل وتجارة المواشي شركة كويتية مساهمة عامة، تأسست عام 1973م، وهي إحدى شركات الأمن الغذائي في دولة الكويت، و أكبر ناقل للأغنام الحية في العالم، وأقدم شركة لتجارة المواشي الاسترالية في المنطقة، يقع مكتبها الرئيسي في دولة الكويت ولها فروع في كل من دولة الإمارات العربية المتحدة واستراليا وجنوب أفريقيا، ولديها مزرعة لتربية ورعاية الماشية في دولة الكويت، ومزرعة لتربية ورعاية الماشية في دولة الامارات العربية المتحدة، وتستثمر وتدير أكبر مسلخ من نوعه في الكويت والمنطقة، ولدى الشركة أكثر من 35 منفذ بيع لتسويق وعرض اللحوم الطازجة والمبردة والمجمدة والمصنعة، ومنصة لتسويق منتجاتها عبر تطبيق «المواشي» للأجهزة الذكية، ومركز اتصال يعمل على مدار الساعة لاستقبال طلبات وملاحظات العملاء، وأسست الشركة أول مصنع لحوم افتراضي تفاعلي تعليمي، وأول سفينة نقل ماشية افتراضية تفاعلية تعليمية في دولة الكويت في (كيدزانيا الكويت).

توقعات باستمرار تأثر الأداء التشغيلي بجائحة كورونا خلال الربع الثالث

البنك يحقق 17 % نمو في حجم الأصول

29 مليون دينار.. إيرادات «KIB» التشغيلية خلال الأشهر الستة الأولى

- نمو المحفظة التمويلية 13 % لتبلغ 1.95 مليار دينار و10 في المئة نمو بالودائع
- استمرار النهج المتحوط في إدارة المخاطر بإطار تداعيات أزمة كورونا المستجد

رائد بوخمسين

الشيخ محمد الجراح

أعلن الشيخ محمد جراح الصباح رئيس مجلس إدارة بنك الكويت الدولي «KIB» عن تحقيق إيرادات التشغيلية بمبلغ 29 مليون دينار كويتي تقريبا.

وقد أظهرت النتائج نمو أصول «KIB» بنحو 399 مليون دينار كويتي تقريبا وبنسبة 17 % وصولاً إلى 2.75 مليار دينار كويتي تقريبا مقارنة بنحو 2.35 مليار دينار كويتي تقريبا في نهاية الفترة ذاتها من العام الماضي، حيث جاءت هذه الزيادة نتيجة نمو حجم محفظة التمويل بنحو 228 مليون دينار كويتي وصولاً الى 1.95 مليار دينار كويتي تقريباً مقارنة مع 1.72 مليار دينار كويتي في نهاية الفترة ذاتها من العام الماضي محققة بذلك نمواً بنسبة 13 % بالإضافة الى نمو حجم محفظة الاستثمارات (الصكوك ذات الجودة عالية) بنحو 90 مليون دينار كويتي تقريباً. من جانب آخر، ارتفعت حسابات المودعين بنحو 144 مليون دينار كويتي وبنسبة 10 % تقريباً وصولاً إلى 1.57 مليار دينار كويتي مقارنة مع 1.43 مليار دينار كويتي تقريبا في نهاية الفترة ذاتها من العام الماضي. في حين بلغت حقوق الملكية العائدة لمساهمي البنك 259 مليون دينار كويتي تقريباً. وتعقيبًا على أداء ونتائج البنك خلال النصف الأول من العام 2020، اعتبر الجراح أنها نتائج جيدة جاءت تزامناً مع توجيهات وقرارات مجلس الوزراء وبنك الكويت المركزي، في مواجهة التحديات الغير مسبوقة والمتمثلة في تفشي وباء (كوفيد19–) حول العالم، وتداعياتها وآثارها السلبية عبر مختلف القطاعات المجتمعية، بما في ذلك البنوك والمؤسسات المالية، وتراجع أسعار النفط وما خلفه ذلك من تأثيرات على القطاع الاقتصادي بشكل عام، والمصرفي بشكل خاص. والتي كانت من أبرز أسباب الضغط على الربحية، خوفاً من ارتفاع تكاليف الديون، بالإضافة لهدوء السوق وانحسار المعاملات المالية للأفراد والشركات، بشكل نسبي خلال هذه الفترة. مشيراً في الوقت ذاته إلى أن جهود وتوجيهات بنك الكويت المركزي لمكافحة الفيروس ساهمت بشكل كبير في تخفيف الأعباء عن الدولة والأفراد والشركات على حد سواء، ومنها تأسيسه صندوق خاص بقيمة 10 ملايين دينار كويتي بمشاركة البنوك المحلية لدعم الاحتياجات العاجلة في مواجهة هذه الأزمة والذي ساهم فيه «KIB» بما يقارب النصف مليون دينار كويتي. إلى جانب منحه تمويلات ميسرة لأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة والعملاء والشركات المتضررة من هذه الأزمة عن طريق تمويلات مشتركة مع البنوك المحلية وهو الأمر الذي طبقه «KIB» الذي بدأ باستقبال طلبات التمويلات الميسرة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة المتضررة من تداعيات أزمة فايروس كورونا بحسب الشروط التي أقرها بنك الكويت المركزي. بالإضافة الى تأجيل تحصيل أقساط كل من التمويل الاستهلاكي والإسكاني وبطاقات الائتمان لفترة ستة أشهر ابتداء من شهر أبريل 2020 من دون تحميل أي أرباح إضافية نتيجة لذلك التأجيل، حيث اعتبر ذلك بمثابة دعم سيولة قصيرة الأجل لمعالجة مشكلات التدفق النقدي المحتمل للعملاء واستجابة للآثار المترتبة جراء تفشي جائحة فايروس كورونا المستجد.

هذا وقد أفاد نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي رائد جواد بوخمسين أن «KIB» استمر طوال الشهور الماضية بتقديم خدماته للعملاء دون تقصير وذلك بفضل ولاء موظفيه وإخلاصهم في العمل. موضحاً أنه تم اتباع سياسات مرنة لإنجاز معاملات العملاء والتي شملت العمل عن بعد وتشكيل فريق خاص لتلبية احتياجات العملاء بالإضافة إلى تطوير شبكة الخدمات الإلكترونية المتاحة على مدار الساعة وطوال أيام الأسبوع حيث قمنا بطرح 6 خدمات جديدة ضمن إطار الخدمات المصرفية للأفراد، والتي تتيح للعملاء الحاليين إمكانية فتح وديعة، وفتح حساب، وإصدار بطاقة مسبقة الدفع أو ائتمانية، وطلب مرابحة عبر الخدمة الهاتفية باتباع خطوات بسيطة وسريعة وآمنة، بهدف تلبية احتياجات العملاء خلال الظروف الراهنة عبر الخدمة الهاتفية أو الإنترنت.

من جانب أخر فقد أشار إلى أن نسب التوزيعات على حسابات المودعين تعتبر من أفضل العوائد، حيث سجلت وديعة طويلة الأمد بالدينار الكويتي عائد سنوي يبلغ 2 %، ولوديعة «KIB» السنوية بنسبة 1.450 % وذلك بنهاية الربع الثاني من العام الحالي. في حين بلغ العائد السنوي لحساب التوفير الاستثماري بالدينار الكويتي 0.750 % بنهاية الربع الثاني من العام الحالي، فضلاً عن أن توزيع الأرباح على حساب التوفير الاستثماري يتم بشكل ربع سنوي والذي يعكس أداء البنك. هذا وقد تم إيداع الأرباح في حسابات السادة المودعين فور إعلان النتائج المالية.

وقد ذكر أن الاستراتيجية الاستثمارية لـ «KIB» ترتكز على أن يكون لاعباً رئيسياً في سوق رأسمال الدين الاقليمي، حيث يواصل البنك المشاركة في الإصدارات ذات الجودة العالية في جميع أنحاء المنطقة. فقد قام البنك بالمشاركة كمدير رئيسي مشترك وحافظ سجلات مشترك لإصدار صكوك بنك قطر الدولي الإسلامي، وكذلك كمدير رئيسي مشترك لإصدار صكوك بنك بوبيان بقيمة 750 مليون دولار أمريكي، بالإضافة الى أنه تم اختيار "KIB» ليكون المدير المشترك لأول إصدار من نوعه لـ «صكوك استدامة» يصدرها البنك الإسلامي للتنمية بقيمة 1.5 مليار دولار أمريكي لمدة خمس سنوات، بهدف التخفيف من آثار جائحة فيروس كورونا (كوفيد19–) المستجد في الدول الأعضاء. معتبراً أن هذه المشاركات ساهمت في تعزيز دور البنك ومكانته في السوق الاستثماري على الصعيد الدولي وذلك في إطار جهوده المستمرة للقيام بدور نشط وفعال في سوق رأس مال الدين.

كما أشار الى سعي «KIB» لأن يصبح قائماً على التحول الرقمي في المقام الأول من حيث تزويد عملائه بخدمات رقمية بسيطة ومتقدمة، وتوفير تجربة رقمية مميزة. حيث يطالب العملاء بشكل متزايد بالخدمات الرقمية، وهو التوجه الذي أسفرت جائحة كورونا عن تسارعه، وسيتعامل البنك مع هذا التغير من خلال منتجاته الرقمية المميزة المصممة لتوفير تجربة رائعة للعملاء. بالإضافة الى أنه تتضمن الخطة الاستراتيجية مجموعة من المبادرات التي تهدف إلى أتمتة عملية إجراء التقييمات العقارية بهدف تقليل الوقت وزيادة مستوى الدقة والفعالية ولاستقبال عروض التمويل العقاري ومعالجتها بصورة آلية، إلى جانب بناء تجربة فريدة وواسعة على مستوى السوق العقاري محليًا. وكذلك تصميم برنامج شامل للتميز في تخفيض التكاليف وخطة التنفيذ لتعزيز مستوى الفاعلية بما يتناسب مع الاستراتيجية الجديدة.

وأضاف أن «KIB» قام بالأخذ بعين الاعتبار العديد من التدابير والإجراءات (بالإضافة الى استمرارية الأعمال – المبادرات التكنولوجية – خطط الطوارئ لتخفيف الأثر من المخاطر الائتمانية، المخاطر السوقية، مخاطر السيولة والمخاطر التشغيلية جنباً الى جنب مع الاستمرار في مراقبة معدلات كفاية رأس المال والسيولة والنسب الأخرى.

كما أشار أن «KIB» يواصل سعيه نحو تحقيق معدلات نمو في مؤشراته المالية وذلك بفضل استمرار انتهاج سياسات تحوطية حصيفة وتحديث نموذج أعماله وتعزيز خدماته الإلكترونية، فضلاً عن خطط النمو الاستراتيجية التي يتبعها خلال الأزمات والتي تمكنه من تخطي التحديات وإدارة المخاطر على اختلافها.

المحياس رئيساً تنفيذياً للشركة الوطنية للضمان الصحي

حمد المحياس

أعلن مجلس إدارة الشركة الوطنية للضمان الصحي – ضمان عن تعيين حمد عبدالله المحياس في منصب الرئيس التنفيذي، وذلك في أعقاب نجاحه بتولي مهام قيادة الشركة لمدة عام إثر ترقيته العام الماضي من منصب الرئيس التنفيذي للشؤون التجارية في أبوظبي إلى منصب نائب الرئيس التنفيذي، وذلك في إطار عملية إعادة الهيكلة الشاملة التي تخضع لها «ضمان».

وقال طارق عبد الرحيم الحوسني، رئيس مجلس إدارة الشركة الوطنية للضمان الصحي – ضمان: «بالأصالة عن جميع أعضاء مجلس إدارة الشركة، يسرني أن أعلن عن ترقية حمد المحياس إلى منصب الرئيس التنفيذي الجديد للشركة، وذلك نتيجة للسجل الحافل بالإنجازات التي حققها للشركة، وبخاصة خلال توليه مسؤولية قيادة الشركة في مرحلة تفويض الصلاحيات ضمن برنامج تحويل الأعمال الشامل على مستوى الشركة. كما يرسخ هذا التعيين حرص (ضمان) المستمر على الاستثمار في الكفاءات الوطنية وتعزيز حضورها في المناصب القيادية، ولعب دور محوري في قطاع التوطين».

وأضاف «حرصنا من خلال هذا التعيين على اختيار الشخص المناسب الذي يتميز بالاطلاع الواسع، ومعرفته بالشركة، ويتمتع بالخبرة في كل ما يتعلق بعملياتها، ومدرك لحجم تأثيرها على ملايين الأشخاص من المتعاملين وأثرها في الاقتصاد الوطني، ونحن على ثقة بأنه الاختيار الصحيح لينتقل بها نحو مرحلة جديدة من النجاحات والتميز».

وكان المحياس قد انضم إلى «ضمان» عام 2014 كرئيس تنفيذي لشؤون العمليات بهدف تعزيز كفاءة وفاعلية العمليات التشغيلية للشركة، بما في ذلك إدارة المطالبات التأمينية وعمليات ما بعد البيع ومركز خدمة العملاء الذي يعمل على مدار الساعة، ثم شغل لاحقاً منصب الرئيس التنفيذي للشؤون التجارية في أبوظبي، حيث أشرف على إدارة محفظة متعاملي ضمان على مستوى الإمارة والتي تندرج تحت مظلتها وثائق التأمين للقطاع الحكومي والشركات.

من جانبه، أعرب حمد المحياس عن فخره بالثقة التي منحها له مجلس الإدارة والمساهمين، وقال: «في الوقت الذي نعيد خلاله هيكلة عملياتنا التجارية ضمن برنامج التحول الشامل استعدادًا للمرحلة المقبلة وما بعدها، أود التأكيد على أن (ضمان) ستواصل العمل والتطوير في خدماتها بالتركيز على دعم متعامليها ومشتركيها ومختلف الأطراف المعنية، إلى جانب تطوير الكفاءات وكوادر الرأس المال البشري للشركة وصقل المواهب الوطنية الشابة التي ستسهم في تعزيز مسيرة الشركة خلال المرحلة المقبلة».

وأضاف المحياس: «تخطو ضمان بثقة نحو مستقبل واعد، وبدعم من شركائنا في القطاع الحكومي والمجتمع، فضلاً عن مساهمتنا في تعزيز مكانة القطاع الخاص، إذ نسعى من خلال خدماتنا وعملياتنا في المرحلة الحالية لتأسيس منصة من النمو المستدام، وذلك بالتركيز على محوريّ الكفاءة والابتكار، وإنني أتطلع إلى المرحلة المقبلة نحو مزيد من النجاحات والبناء على الإنجازات التي تحققت».

ويشغل المحياس أيضًا منصب المدير العام لشركة ضمان لحلول الرعاية الصحية، وعضو مجلس الإدارة في شركة «إن هيلث» لخدمات تكنولوجيا المعلومات الصحية المستقلة. كما يشغل منصب نائب رئيس مجلس إدارة جمعية الإمارات للتأمين ورئيس اللجنة الفنية العليا ورئيس اللجنة الفرعية الفنية للتأمين على الحياة والتأمين الصحي.

يحمل المحياس شهادة البكالوريوس في العلوم بتخصص الطب الشرعي من جامعة جلامورجان وشهادة الماجستير في البصمة الوراثية «الحمض النووي» من جامعة سنترال لانكشاير، وكلاهما في المملكة المتحدة، ويحظى المحياس بعضوية الجمعية الدولية لعلوم الجينات في الطب الشرعي، ويشار إلى أنه كان أحد أعضاء هيئة خدمات علوم الطب الشرعي في بريطانيا.